



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (6)



قطاع غزة ما بعد الحرب:
رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي
وإعادة الإعمار والسيناريوهات السياسية¹

آب 2026

¹ استفادت الورقة من عدة مراجع دولية ومحلية، ومن دراسات سابقة للمعهد وخاصة ما يتعلق بمرجعيات خطط الإعمار، وكذلك بنيت على مناقشات سابقة وأوراق حول إعادة الإعمار التي تم عرضها في حلقات نقاش. وقد تم إضفاء صفة تحليلية ووجهة نظر حول السيناريوهات السياسية.



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

هاتف: +970 (2) 2987053/4

فاكس: +970 (2) 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

قطاع غزة ما بعد الحرب: رؤى وتحليل مقارن لخطط التعافي وإعادة الإعمار والسيناريوهات السياسية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (6)

آب 2026

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع:



HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG

فلسطين والأردن

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل (مكتب فلسطين والأردن).



المحتويات

01	1- الخلفية والسياق السياسي حول الإعمار والتعافي
02	2- منهجية التحليل والمقارنة بين الخطط
02	3- الحراك التخطيطي: التصنيف الزمني للخطط والجهات المصدرة لها انظر المصفوفة رقم(1)
04	4- الأنماط والاختلافات الجوهرية بين الخطط
05	5- دور الجهات الدولية
06	6- مصفوفة المقارنة العامة وتقييم الخطط
07	7- الإطار القانوني الدولي ذو الصلة
08	8- الخطط من منظور مبادئ القانون الدولي
09	9- الخطط من منظور السيناريوهات السياسية المحتملة
10	10- التوصيات
12	11- الخاتمة والخلاصة
13	الملاحق
13	مصفوفة رقم(1) الخطط والجهات المعدة والمعايير التقييمية
17	قائمة المصادر/المراجع

1- الخلفية والسياق السياسي حول الإعمار والتعافي

منذ عام 2008، توالى الحروب والاعتداءات العسكرية الواسعة النطاق على قطاع غزة، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الأخرى المتقطعة. ومن أبرز هذه الحروب: حرب عام 2008، و2009، و2012، و2014، و2021، وأخيراً حرب السابع من أكتوبر 2023. وقد أدت هذه الحروب إلى دمار واسع في البنية التحتية والمساكن، وغيّرت الطبيعة الجغرافية والديمقراطية لقطاع غزة، مما جعل الحاجة إلى إعادة الإعمار حاجة ملحة ومتجددة، وهو ما يتطلب جهداً كبيراً وتخطيطاً منظماً. وبذلك يتبين أن إعادة إعمار قطاع غزة ليست وليدة اللحظة الراهنة، بل لها جذور تاريخية تعود إلى ما قبل الحرب الأخيرة بنحو عقدين من الزمن. ففي عام 2005، أصدرت مؤسسة (RAND Corporation) الأمريكية خطة "Arc: A Genuine Opportunity for Peace" التي تصورت إمكانية ربط الضفة الغربية وقطاع غزة عبر ممر بري وشبكات نقل وبنية تحتية حديثة، ضمن رؤية استشرافية لدولة فلسطينية مستقلة. غير أن تلك الخطة ظلت حبراً على ورق في ظل استمرار الاحتلال وتعمق الانقسام الفلسطيني الداخلي.

شكلت الحرب الأخيرة على قطاع غزة نقطة تحول سياسية وأمنية مفصلية في رؤية المجتمع الدولي وصانعي القرار السياسي. وقد انعكس هذا التحول في تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لصياغة تصورات ومبادرات وخطط بشأن "اليوم التالي" في قطاع غزة، ولا تزال هذه الخطط، بمختلف أنواعها، حتى يومنا هذا، تنتظر التوافق ونقطة الانطلاق نحو التنفيذ. ومع ملاحظة أن هذه الخطط والمبادرات تتباين في رؤيتها العامة، استناداً إلى الجهة المُعدة للخطة؛ فمثلاً، هناك خطط تركز على البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وأخرى تربط إعادة الإعمار بترتيبات سياسية أو أمنية أو بصيغ للحكم الانتقالي، في حين تختزل خطط أخرى الرؤية العامة في مجموعة من المشاريع التنموية، دون الالتفات إلى الحقوق السياسية والاقتصادية.

على الرغم من تزامن الخطط المتعلقة بإعادة إعمار قطاع غزة، وزيادة وتيرة الحراك التخطيطي منذ حرب أكتوبر 2023، وفقاً لرؤى الجهات المعنية ومصالحها السياسية والاقتصادية، إلا أنها لا تزال تراوح مكانها. ومع ملاحظة أنه بعد وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني 2025، انتقل التخطيط من الرؤى العامة إلى أطر أكثر عملية، تتضمن هياكل حوكمة أوضح، ونماذج تمويل محددة، وجدول زمنية للتنفيذ، وشروطاً سياسية معينة. إلا أنها لا تزال خططاً متفرقة، تخدم غايات كل جهة، مع تجاهل المخاطر والآثار المترتبة عليها بالنسبة إلى الحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية، فلا يزال الأفق السياسي مبهماً، وغير واضح المعالم والمواقف.

وبينما تُقدّم بعض هذه الخطط بلغة إنسانية أو تنموية، إلا أنها تنطوي على تصورات ضمنية - أو أحياناً صريحة - حول كيفية إعادة تنظيم الحياة في قطاع غزة: من يتحكم بالمكان؟ ومن يشرف على السكان؟ وما الذي يُعاد بناؤه؟ وكيف؟ ولمن؟ ما الذي سيحدث للسكان النازحين، ومن يملك منهم الحق في العودة؟ إن البنية التحتية، في هذا السياق، لا تُبنى فقط بالإسمنت والحديد، بل يجب أن تمتد إلى بناء مقدرات المجتمع والكادر البشري. لذلك، فإن فهم هذه الخطط يتطلب قراءة مزدوجة: الأولى تقنية تأخذ شكل النماذج وآليات التنفيذ، والثانية تحليلية تستكشف ما وراء الخطاب؛ أي السياقات السياسية التي تحكم الإعمار بوصفه عملية إنتاج سياسي واقتصادي ومكاني، وإعادة تكوين مختلف مناحي المجتمع، وليس مجرد مجموعة من المشاريع أو البرامج الإغاثية التي تندرج ضمن التعافي.

يُلاحظ أن الاتجاه العام لهذه الخطط يتركز على إعادة الإعمار دون التركيز على التعافي الاقتصادي، إذ يرمي التعافي إلى استئناف الخدمات الأساسية، وبدء تنشيط العملية الاقتصادية والعودة لسوق العمل، وإعادة تأهيل المساكن المؤقتة. إلى حين حل معضلة النزوح وإعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً، وهو ما لا يدخل ضمن خطط إعادة الإعمار، التي تندرج في إطار خطط التنمية المتوسطة والطويلة الأجل. وعليه، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الدمج بين التعافي وإعادة الإعمار بصورة متوازنة في الخطط.

وانطلاقاً من هذا السياق، يتوفر مبررات كافية لإعداد ورقة نقدية توضح وترصد مكنون هذه الخطط وطبيعتها، والأبعاد التي ترمي إليها كل خطة، والتعرف إلى خريطة وغايات خطط إعادة إعمار قطاع غزة المتداولة خلال الحرب الجارية وما بعدها، عبر تقديم قراءة مقارنة تبرز الفروقات الجوهرية بينها، والرؤى التي تحملها. إذ ترصد هذه الورقة التحولات البنيوية في مقاربات إعادة إعمار قطاع غزة خلال العقد الماضي، فقد باتت عملية الإعمار، بعد السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، أكثر تعقيداً من مجرد إعادة بناء المباني، لتصبح عملية متعددة الأبعاد تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانون الدولي، الأمر الذي يستدعي مقارنة تحليلية واستراتيجية شاملة.

لذلك، تهدف هذه الورقة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- رصد وتقييم الأبعاد السياسية للخطط المتعددة، وإلقاء الضوء على مدى استجابة هذه الخطط وانسجامها أو تعارضها، مع الأولويات والاحتياجات الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الموارد والحقوق الاقتصادية والسياسية الفلسطينية، وكذلك مدى توافقها مع الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي.

- البحث في ملكية الفلسطينيين لعملية التخطيط، ومدى تمثيلهم ومشاركتهم في إنتاج هذه الخطط، وما إذا كانوا يضطلعون بدور حقيقي في تنفيذها.
- دعم صناع القرار والباحثين والفاعلين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين في تقييم الخطط على أسس ومعايير واضحة، مثل الحوكمة، والتمويل، وتمثيل الفلسطينيين، والاشتراطات.

وفي المحصلة تهدف هذه الورقة، من خلال المقارنة بين الخطط وإبراز المآخذ الخاصة بكل خطة، إلى التعرف على ماهية هذه الخطط وأبعادها، وإلى خلق إدراك لما يمكن التعامل معه رسمياً في هذه الخطط من حيث القبول أو الرفض أو التعديل، عبر إثارة نقاش واسع يسهم في بلورة كيفية التعامل مع هذه الخطط، وفهم توجهات الجهات المختلفة، وتحديد ما يفيد المصلحة الفلسطينية، وتقديم مجموعة من النصائح والتوصيات لصانعي القرار والعاملين في مجال إعادة الإعمار.

2- منهجية التحليل والمقارنة بين الخطط

لتحقيق أهداف الورقة، سيتم اتباع منهجية مقارنة بين الخطط وفق مجموعة من المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك استناداً إلى الأسس التالية:

- التفريق بين ما يمثل رؤية عامة، وما يمثل مشروعاً أو حزمة من المشاريع، وكذلك التمييز بين ما يندرج في إطار التعافي، وما يندرج في إطار التخطيط لإعادة الإعمار.
- اتباع منهجية تحليلية تعتمد على فحص الوثائق الأصلية لكل خطة، إلى جانب التقارير والدراسات ذات الصلة الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية والفلسطينية. ولغرض المقارنة المنهجية بين الخطط، تم تطوير إطار تحليلي يقوم على تسعة محاور رئيسية، هي: مصالح الجهة المُعدّة للخطة وتمتعها بالشرعية، (2) الجهة/الجهات الفاعلة المقترحة للتنفيذ، (3) مدى ونوع مشاركة الفلسطينيين، وقدرتهم على صنع القرار، (4) النموذج الأمني والحوكيمي المقترح، (5) النموذج الاقتصادي والتمويلي وآليات التحكم بالموارد وإدارتها، (6) الموقف من قضية اللاجئين والنازحين، وحق العودة، (7) الأفق السياسي المفترض والرؤية المنشودة، بما في ذلك السيادة، والتحرر، والمصالح الوطنية الفلسطينية، (8) مدى التنسيق مع المؤسسات الفلسطينية، و(9) الاشتراطات والتبعيات المرتبطة بالتنفيذ. ويتيح هذا الإطار إجراء مقارنة أكثر اتساقاً بين الخطط المختلفة، وتقييم اتجاهاتها ومدى قربها من المصالح الوطنية الفلسطينية، مع اتخاذ الاعتبارات القانونية الدولية مرجعية عامة للتحليل.
- تبني معايير واضحة لإجراء تقييم متوازن يراعي الشمولية والاتساق. ومن أبرز هذه المعايير: (1) وجود وثيقة مكتوبة يمكن الرجوع إليها (تقرير/خطة/إطار/ورقة عمل منشورة أو متداولة على نطاق واسع)، (2) أن تقدم تصوراً ذا صلة مباشرة بإعادة إعمار قطاع غزة أو بالتعافي وإدارة مرحلة ما بعد الحرب، وليس مجرد موقف سياسي عام، (3) صدورها عن جهة ذات تأثير محتمل في مسار الإعمار (مؤسسة دولية/جهة إقليمية/مؤسسة فلسطينية/تحالف خبراء/قطاع خاص مؤثر)، (4) احتواؤها على عناصر قابلة للتحليل ضمن المحاور التسعة الموضحة أعلاه.
- التعامل مع الأبعاد المكانية والإعمارية باعتبارها ركائز لا تقتصر على الجوانب الفنية والاقتصادية فحسب، بل تتداخل مع اعتبارات سياسية، وهيكلية، واستشرافية تتعلق بمستقبل شكل الحياة والنظام في قطاع غزة، من خلال تقييم مدى تناول الخطط لهذه الأبعاد ومدى انسجامها مع مبادئ السيادة والتحرر والمصلحة الوطنية الفلسطينية.

بنية الورقة

تتكون هذه الورقة من أربعة أقسام رئيسية. يقدم القسم الأول وصفاً شاملاً ومفصلاً للسياق العام الذي نشأت فيه هذه الخطط، مع تصنيفها حسب الفترة الزمنية إلى ثلاث مجموعات: خطط صادرة قبل الحرب الأخيرة، وخطط صادرة خلال الحرب، وخطط صادرة بعد ما يسمى بـ"اتفاق وقف إطلاق النار" في 10 تشرين أول 2025، بالإضافة إلى تصنيفها بحسب الجهات المُعدّة لها (دولية، إقليمية، فلسطينية، قطاع خاص). أما القسم الثاني، فيعرض مصفوفة تحليلية شاملة تقارن بين الخطط الأربع عشرة وفق المعايير المذكورة أعلاه. ويستعرض القسم الثالث الإطار القانوني الدولي ذي الصلة بإعادة الإعمار، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وحق تقرير المصير، والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ويختتم التقرير بملاحظات ختامية تلخص أبرز السيناريوهات المحتملة والنتائج.

3- الحراك التخطيطي: التصنيف الزمني للخطط والجهات المصدرة لها (انظر المصفوفة رقم 1)

يعرض هذا القسم تقييماً عاماً للأهمية النسبية للخطط محل البحث، مع تحديد أيها تحظى بأكثر قدر من التأثير والوزن، وأيها تبدو احتمالية تنفيذه أعلى أو أكثر واقعية:

يمكن تصنيف خطط إعادة الإعمار إلى ثلاث مجموعات زمنية رئيسية، بناءً على توقيت إصدارها وسياقها السياسي. تشمل المجموعة الأولى الخطط التي صدرت قبل الحرب الأخيرة، وتحديدًا خلال الفترة الممتدة بين عامي 2005 و7 أكتوبر 2023. وتتضمن هذه المجموعة خطة

“Arc” الصادرة عن مؤسسة (RAND)، والتي مثلت أول تصور شامل لربط قطاع غزة والضفة الغربية ضمن دولة فلسطينية، بالإضافة إلى خطط أخرى ظهرت في فترات لاحقة استجابةً للدمار المتكرر الناجم عن الحروب المتتالية. وتتميز خطط مركز راند بالتركيز على التخطيط المكاني والبنية التحتية طويلة المدى، مع افتراض قيام دولة فلسطينية مستقلة كشرط مسبق للتنفيذ. وتقدم هذه المؤسسة رؤية تقنية واقتصادية متقدمة، لكنها غالباً ما تتجاهل التعقيدات السياسية والأمنية المباشرة أو تعالجها بشكل سطحي.

أما المجموعة الثانية، وهي الأكبر عدداً، فتضم الخطط التي صدرت خلال فترة الحرب، من أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى سبتمبر/أيلول 2025. وتشمل هذه المجموعة تقييم (IRDNA) “Interim Rapid Damage and Needs Assessment” الصادر في فبراير/شباط 2025 عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي قدّر حجم الأضرار المادية بأكثر من 18.5 مليار دولار. كما تضم الخطة العربية جامعة الدول العربية، والتي تطرح رؤية إقليمية شاملة لإعادة الإعمار على ثلاث مراحل، بتكلفة إجمالية تُقدّر بنحو 53 مليار دولار. وفي الفترة نفسها، ظهرت خطة (A Spatial Vision for Palestine) الصادرة عن مؤسسة راند (آذار 2025) والتي ركزت على إعادة التخطيط المكاني الشامل لقطاع غزة، بالإضافة إلى إطار (Neighborhood-Based) Recovery and Reconstruction Framework الصادر عن (UN-Habitat) الذي اعتمد منهجية مبنية على الأحياء السكنية كوحدات للتخطيط والتنفيذ. علاوة على ذلك، قدّرت التقييمات المرحلية، في نيسان 2026، احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 71.4 مليار دولار أمريكي.

تتميز خطط المجموعة الثانية أيضاً بظهور مبادرات فلسطينية مستقلة، أبرزها مبادرة (Gaza Phoenix Initiative) التي أطلقها تحالف من الخبراء المعماريين والباحثين الفلسطينيين في كانون ثاني 2024، والتي تقدم رؤية بديلة مبنية على المشاركة المجتمعية والحفاظ على الذاكرة العمرانية والنسيج الاجتماعي، وترفض منطق “اللوح الأبيض” الذي يتعامل مع الدمار بوصفه فرصة لإعادة تصميم قطاع غزة بالكامل دون اعتبار لهويتها التاريخية والثقافية. كما ظهرت خطة “Gaza 2050” التي قدمها القطاع الخاص الفلسطيني، والتي تصورت قطاع غزة مركزاً تكنولوجياً وخدمياً متقدماً بحلول منتصف القرن، إلى جانب خطة (Palestine Emerging: Reconstruction and Economic Plan) التي أطلقها تحالف من رجال الأعمال الفلسطينيين في ديسمبر/كانون الأول 2024، وركزت على القطاعات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.

وتتضمن هذه المجموعة أيضاً خططاً إقليمية مثل (Gaza Investment Plan) الصادرة عن مجموعة الحيتور الإماراتية، والتي اقترحت نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع ملكية فلسطينية بنسبة 70% في الشركة القابضة المقترحة.

وفي/ شباط 2025، ظهرت خطة (An Economic Plan for Rebuilding Gaza: A BOT Approach) المعروفة أيضاً باسم (Riviera Gaza)، والتي أعدها البروفيسور جوزيف بيلزمان من جامعة جورج واشنطن بدعم من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتقرّر تطبيق نموذج البناء-التشغيل-النقل (BOT) لمدة 50 عاماً، مع تحويل قطاع غزة إلى وجهة سياحية واستثمارية فاخرة على غرار “ريفيرا البحر المتوسط”.

أما المجموعة الثالثة، فتشمل الخطط التي ظهرت بعد التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، وتتميز بتركيزها على الحوكمة الانتقالية والترتيبات التنفيذية العملية. ومن أبرز خطط هذه المرحلة خطة (Gaza International Transitional Authority - GITA) التي طورها معهد توني بلير للتغيير العالمي، وكُشف عنها في سبتمبر 2025. وتقرّر هذه الخطة إنشاء سلطة انتقالية دولية بتفويض من مجلس الأمن الدولي لإدارة قطاع غزة خلال مرحلة انتقالية تمتد من 3-5 سنوات، مع هيكل حوكمة معقد يضع القرار السياسي والقانوني بيد مجلس دولي تنفيذي، ويتجاهل الدور الرسمي الفلسطيني.

تمثل الخطط الأمريكية (الإسرائيلية) المباشرة فئة خاصة ضمن خطط إعادة إعمار قطاع غزة. ففي العام 2025 الذي شهد تزامناً كبيراً في المبادرات والخطط، ظهرت خطة (Gaza Reconstitution, Economic Acceleration and Transformation Trust - GREAT) المدعومة من إدارة ترامب، والتي روّج لها جاريد كوشنر خلال مؤتمر دافوس 2025، وتطرح هذه الخطة نموذجاً يقوم على وصاية دولية بقيادة أمريكية مباشرة على قطاع غزة لمدة قد تصل إلى 50 عاماً، مع استثمارات ضخمة تقدر بـ 70-100 مليار دولار من القطاع العام، و35-65 مليار من القطاع الخاص.

في المقابل، لم تتوقف الجهود الفلسطينية في رسم سياساتها المستقبلية تجاه قطاع غزة، بل دأبت على إعداد خطط تراعي الاحتياجات الوطنية وتعكس الرؤى الفلسطينية. فعلى المستوى الرسمي، أعدت وزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط الفلسطينية الخطة الوطنية الفلسطينية للتخطيط المكاني (PNA)، التي تؤكد وحدة الجغرافيا السياسية بين قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وترفض أي نماذج انفصالية. وفي أكتوبر 2025، أطلقت حكومة فلسطين، ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي (MoPIC)، “برنامج تنفيذ التعافي

وإعادة الإعمار والتنمية في قطاع غزة“ كامتداد تشغيلي للخطة العربية، وقُدرت تكلفته الإجمالية بنحو 67.1 مليار دولار موزعة على 56 برنامجاً تنفيذياً على مدى خمس سنوات. ويمثل هذا البرنامج المحاولة الفلسطينية الرسمية الأشمل لترجمة الرؤى الإقليمية إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ بقيادة فلسطينية كاملة، مع آليات واضحة للتمويل والتنسيق مع المانحين الدوليين.

كما قدم القطاع الخاص الفلسطيني خطتين رئيسيتين، هما: (Gaza 2050) التي تصورت قطاع غزة كمركز تكنولوجي متقدم، و“(PREP) Palestine” Emerging: Reconstruction and Economic Plan التي ركزت على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم.

وعلى المستوى الإقليمي العربي، تبرز الخطة العربية (Gaza/ Palestine: Early Recovery, Reconstruction and Development Plan)، التي أطلقتها مصر في آذار 2025 بدعم من جامعة الدول العربية، وتمثل محاولة عربية موحدة لتقديم بديل للمقترحات الغربية. وتتميز هذه الخطة بتأكيداتها على دور السلطة الفلسطينية في قيادة عملية الإعمار، ورفضها القاطع لأي سيناريوهات للتهجير أو الفصل الجغرافي، والتزامها بحل الدولتين. كما تطرح آلية تنفيذية تقوم على ثلاث مراحل: مرحلة التعافي المبكر (سنة أشهر، بكلفة 3 مليار دولار)، مرحلة إعادة الإعمار الأساسية (سنتين، بكلفة 20 مليار دولار)، ومرحلة التنمية طويلة الأمد (سنتين ونصف، بكلفة 30 مليار دولار). ومن الجهات الإقليمية أيضاً، قدمت مجموعة الحبتور الإماراتية خطتها (Gaza Investment Plan) التي تطرح نموذجاً للشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيادة عربية-فلسطينية.

4- الأنماط والاختلافات الجوهرية بين الخطط

لا يتمثل الخلاف الأساسي بين هذه الخطط في الجوانب التقنية فحسب، بل يكمن في جوهره، في القضايا المتعلقة بالحوكمة والسيادة، ومن هنا تبرز الاختلافات الجوهرية بينها، والتي تتمحور حول مجموعة من الأسئلة الرئيسية، من قبيل: من يحدد الأولويات؟ ومن يسيطر على التنفيذ؟ ومن يمتلك الأصول التي يُعاد بناؤها؟ وهل ستعزز عملية إعادة الإعمار السيادة الفلسطينية والحقوق والملكية الوطنية أم ستؤدي إلى تقويضها؟ فبعض الخطط تتعامل مع الفلسطينيين بوصفهم متلقين للمساعدات أو قوة عمل أو مستفيدين ضمن ترتيبات دولية انتقالية، في حين تمنحهم خطط أخرى مستويات أكبر من التمثيل والمشاركة في صنع القرار. كما تنقل بعض المقترحات صلاحيات اتخاذ القرار إلى جهات دولية أو هيئات انتقالية أو أطر تشبه الوصاية الدولية. لذلك، ينبغي ألا يقتصر تقييم أي خطة لإعادة الإعمار على جودتها التقنية أو جدواها المالية، بل يجب أن يشمل أيضاً آثارها على الحوكمة، ومدى توافقها مع السيادة الفلسطينية والحقوق الوطنية.

وبالنظر إلى الخطط الأربع عشرة مجتمعة، يمكن تحديد خمسة أنماط ومقاربات رئيسية تعكس الاختلافات الجوهرية في الفلسفة والأهداف.

- النمط الأول: يتمثل في المقاربة التنموية التقنية، التي تركز على البنية التحتية والتخطيط المكاني والتنمية الاقتصادية، دون الدخول بصورة معمقة في الترتيبات السياسية أو الأمنية. وتندرج ضمن هذا النمط خطط RAND وUN-Habitat وGaza 2050، التي تفترض وجود بيئة سياسية مستقرة نسبياً، وتركز على الجوانب التقنية لعملية الإعمار. وتمتاز هذه المقاربة بالتفصيل الفني العالي والرؤية طويلة المدى، لكنها غالباً ما تتجاهل العقبات السياسية والأمنية الحقيقية التي قد تحول دون تنفيذها.
- النمط الثاني: يمثل المقاربة السياسية-الأمنية، التي تربط إعادة الإعمار بترتيبات سياسية وأمنية محددة، وتعدّ التسوية السياسية شرطاً مسبقاً لنجاح الإعمار. وتندرج ضمن هذا النمط الخطة العربية وخطة وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية (MoPIC)، اللتان تؤكدان ضرورة وقف إطلاق النار الدائم، وانسحاب القوات الإسرائيلية، ورفع الحصار، وعودة السلطة الفلسطينية لإدارة قطاع غزة كشروط أساسية لنجاح الإعمار. وتمتاز هذه المقاربة بالواقعية السياسية وربط الإعمار بالحقوق الوطنية، لكنها تواجه تحديات كبيرة في ظل عدم وجود إرادة دولية حقيقية لفرض هذه الشروط على إسرائيل.
- النمط الثالث: يتمثل في المقاربة الاستثمارية-الخصخصة، التي تعتمد بشكل رئيسي على القطاع الخاص والاستثمارات التجارية، مع تقليص الدور الحكومي إلى الحد الأدنى. وتندرج ضمن هذا النمط خطط Trump-Pelzman Riviera Gaza وHabtoor وPREP، التي تطرح نماذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أو عقود (BOT) أو الإدارة المباشرة من قبل شركات خاصة. وتمتاز هذه المقاربة بتركيزها على الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية، لكنها تثير مخاوف جدية تتعلق بالسيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية وحقوق الملكية.
- النمط الرابع: يتمثل في مقاربة الحوكمة الانتقالية الدولية، وهي الأكثر إثارة للجدل، إذ تقترح وضع قطاع غزة تحت إدارة دولية مباشرة لفترة انتقالية قد تمتد لسنوات أو حتى لعقود. وتندرج ضمن هذا النمط خطتا GITA وGREAT Trust، اللتان تطرحان هياكل حوكمة معقدة بقيادة دولية، مع دور فلسطيني محدود يقتصر على التنفيذ الفني تحت إشراف دولي صارم. وتبرر هذه المقاربة نفسها بالحاجة إلى توفير ضمانات دولية لنجاح الإعمار ومنع عودة النزاع المسلح، لكنها تواجه رفضاً فلسطينياً واسعاً كونها تنتهك السيادة الوطنية وتحول قطاع غزة إلى منطقة خاضعة لوصاية استعمارية جديدة.

• النمط الخامس: يمثل المقاربة المجتمعية التشاركية، التي تضع المجتمعات المحلية في قلب عملية الإعمار، مع التأكيد على الحفاظ على الهوية الثقافية والذاكرة العمرانية والنسيج الاجتماعي. وتتبنى هذه المقاربة بصورة واضحة، مبادرة (Gaza Phoenix Initiative)، التي ترفض منطق "اللوحة البيضاء" الذي يتعامل مع الدمار كفرصة لمحو الماضي وإعادة تشكيل قطاع غزة وفق رؤى خارجية. وتتميز هذه المقاربة بالحساسية الثقافية والاجتماعية والالتزام بالمشاركة الديمقراطية، لكنها تواجه تحديات كبيرة من حيث التمويل والقدرة على المنافسة مع المشاريع الضخمة المدعومة دولياً.

كما تبرز ضمن نمط المقاربة المجتمعية التشاركية الخطة الوطنية الفلسطينية للتخطيط المكاني، إلى جانب خطة وزارة التخطيط بوصفها محاولة فلسطينية جادة وشاملة لإعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية باعتبارها أداة لبناء الدولة وتعزيز السيادة في ظل واقع الاحتلال. وتقوم هذه الخطة على رؤية متكاملة تسعى لربط الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ضمن تصور مكاني واحد، يُعزز الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة، وترمي إلى تحقيق أربعة أهداف محورية متقاطعة، هي:

- تعزيز السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية: عبر إعادة دمج قطاع غزة والضفة والقدس الشرقية ضمن رؤية مكانية متكاملة، تقاوم الفصل الجغرافي والسياسي الذي فرضه الاحتلال.
- الاستدامة والمرونة: من خلال اعتماد نماذج تنموية مستدامة تراعي الاستخدام الأمثل للموارد، وتحفز النمو الأخضر والاقتصاد الدائري، لا سيما في قطاعات الطاقة والمياه والبنية التحتية.
- التخطيط التشاركي والقيادة المحلية: باعتماد مقاربة شاملة تضمن إشراك المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني، في صياغة السياسات المكانية.
- الربط والتكامل الإقليمي: عبر تعزيز البنية التحتية للربط الداخلي، وتقديم فلسطين بوصفها جزءاً من منطقة المشرق الكبرى (Levantine Mega-Region)، بما يساهم في تجاوز العزلة الجغرافية والاقتصادية المفروضة عليها.

5- دور الجهات الدولية

يصعب تناول دور الجهات الدولية تجاه قطاع غزة في المساحة المحدودة التي تتيحها هذه الورقة، نظراً لكثافة الجهود الدولية المبذولة وتقيدها، وبغض النظر عن النتائج التي تحققت، أو عن تعثر العديد من هذه الجهود بسبب سياسات الاحتلال التي تقيد، أي جهد دولي يستهدف دعم قطاع غزة. ومع ذلك، فإن الجهات الدولية، سواء الأمم المتحدة، أو المؤسسات، أو الإقليمية، إضافة إلى الحكومات الوطنية، لم تتوان عن تقديم ما أمكن من دعم في حدود ما أتيج لها.

ودون الخوض في مجال المساعدات والمنح، فإن ما يهمنا هنا هو دور هذه الجهات في إعداد ومساندة إنتاج الخطط الخاصة بالتعافي وإعادة الإعمار في قطاع غزة، إذ تمثل تقييمات الأضرار والاحتياجات السريعة الأولية التي أعدتها الجهات الدولية، قاعدة معرفية أساسية للتخطيط والإغاثة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

في هذا السياق، أُعدت العديد من الدراسات والتقارير والتقييمات بشكل مشترك من قبل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وتمثل هذه الوثائق مراجع تقنية صريحة ترصد واقع قطاع غزة وتشخصه بشكل مفصل، وتعتبر وثائق متوازنة، ومرشدة، إذ تكمن قيمتها الرئيسية في توفير الأساس المعرفي والمعلوماتي الذي يمكن أن يستند إليه أي تخطيط لإعمار قطاع غزة، ولذلك، ينبغي التعامل معها بوصفها أدوات مرجعية مهمة (وقد تكون المرجعية الوحيدة في بعض الموضوعات).

وقدمت هذه الدراسات مجموعة من المبادئ والتوصيات التي يمكن الاسترشاد بها في التخطيط لإعادة الإعمار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يعكس التقرير المشترك للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للعام 2022¹ العديد من المبادئ والأسس المستندة إلى قرارات مجلس الأمن (إذ يشدد الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على أن جهود التعافي وإعادة الإعمار يجب أن تكون بقيادة فلسطينية، وأن تتبنى مقاربتى "إعادة البناء بشكل أفضل" و"المضي قدماً بشكل أفضل"، بما يدعم بصورة فاعلة انتقال الحوكمة إلى السلطة الفلسطينية وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2803 والخطة الشاملة، ويساهم في تحقيق تسوية سياسية دائمة تستند إلى حل الدولتين. كما ينبغي أن تكون عمليات التخطيط والتنفيذ شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، وأن تولي اهتماماً خاصاً باحتياجات النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة)².

كما دعت الجهات الدولية إلى تبني عدد من الآليات التقنية، وخاصة ما يتعلق بالتمويل وذلك بهدف ضمان الحوكمة، وتعزيز الاتساق والتنسيق بين الصناديق الائتمانية الدولية القائمة. وبالتالي مع ذلك، دعت إلى إنشاء صندوق سيادي فلسطيني لإعادة الإعمار، يتولى

1 تقرير مجلس الأمن (2022)، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة 77، الملحق رقم 2: الأمم المتحدة، نيويورك، 2023.

2 تقرير مجلس الأمن (2022)، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة 77 الملحق رقم 2: الأمم المتحدة، نيويورك، 2023.

تجميع وإدارة وتخصيص الموارد المالية الفلسطينية المخصصة لإعادة الإعمار، ولا يزال العمل جارياً على هذه الموضوعات، إلا أن السياسات الإسرائيلية تعيق التقدم نحو التنفيذ الفعلي حتى يومنا هذا.

6- مصفوفة المقارنة العامة وتقييم الخطط

تعتمد هذه المقارنة إطاراً نقدياً موحداً لقراءة جميع الخطط، بما في ذلك الخطط الفلسطينية والوطنية، إذ إن اختلاف الجهة المعدة لل خطة لا يعفي أي مقترح من الخضوع للتقييم من حيث الحوكمة والتمويل وقابلية التنفيذ والاشتراطات المصاحبة له، وعليه، فإن هذه المراجعة لا تهدف إلى إصدار حكم على شرعية الخطط، بقدر ما تسعى إلى فحص بنيتها، ومدى وضوح الأدوار والمسؤوليات فيها، وواقعية الموارد ومصادر تمويلها، ومدى تمثيل الفلسطينيين في عمليات صنع القرار.

وتبين المصفوفة (انظر المصفوفة رقم 1 في نهاية الورقة) تفاوتاً كبيراً في قابلية التنفيذ بين الخطط. فالخطط المرتبطة بأطر أممية-إقليمية معلنة، تبدو أكثر قابلية للترجمة إلى برامج مرحلية ولو جزئياً مقارنة بالخطط التي تطرح تحولات بنوية كبرى دون وجود آليات حوكمة واضحة أو دون تحديد الجهات الضامنة للمسار التنفيذي، كما تركز بعض المقترحات على إعادة تشغيل قطاعات محددة أو على التعافي المبكر وفق ترتيبات واقعية، في حين تقف خطط أخرى عند عدم وضوح الرؤية، فهي لا تجيب بما يكفي عن أسئلة جوهرية مثل، من يقرر؟ من يمول؟ من ينفذ؟ وتحت أي شروط سياسية وأمنية؟ ويمكن إلقاء نظرة تقييمية على الخطط وفقاً للأبعاد التالية:

• البعد الاقتصادي والاستثماري ومخاطره

من حيث التمويل، يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات:

1. اتجاه يطرح حزم تمويل ضمن أطر دولية أو إقليمية لكنه غالباً مشروط سياسياً.
2. اتجاه استثماري/خصصي يعتمد على أدوات مثل الشراكة مع القطاع الخاص أو صيغ البناء-التشغيل-النقل، وهو اتجاه قد يبدو جذاباً من ناحية التمويل لكنه يرفع مخاطر تقييد القرار العام وربط الإعمار بمصالح استثمارية خارجية.
3. اتجاه فلسطيني/محلي يركز على أولوية إعادة الخدمات والقطاعات الاجتماعية، لكنه يواجه عملياً تحديات تتعلق بحرية الحركة، وضمان التدفقات المالية، واستدامة التنفيذ في ظل ترتيبات ما بعد الحرب.

على الرغم من أن كثيراً من الخطط يقدم أرقاماً كبيرة للتمويل وجدولةً لمراحل التعافي، إلا أن واقعية التمويل لا تتوقف على حجم التعهدات المعلنة، بل على قابلية تحويلها إلى تدفقات مالية فعلية في سياق سياسي وأمني غير مستقر. تتمثل المخاطر الرئيسية هنا في مدى ارتباط التمويل باشتراطات سياسية أو أمنية قد تؤخر الصرف.

بشكل عام، تبرز في مرحلة ما بعد الحرب مخاطر اقتصادية إضافية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقييم الخطط، من أهمها: (1) مخاطر اقتصاد الإعمار الريعي الذي يركز على البناء دون إعادة تشغيل قطاعات الإنتاج (2) انتقال مركز النقل إلى شركات كبرى أو متعهدين خارجيين بما يهشم القيمة المضافة المحلية ويضعف فرص التشغيل، (3) مخاطر إعادة إنتاج التبعية عبر ربط الاقتصاد بترتيبات حركة ومعابر غير مستقرة، و(4) مخاطر عدم الاتساق بين الإعمار والإصلاح المؤسسي بما يشمل (الحوكمة المالية، الشفافية، الرقابة، والمشتريات العامة)، وبناءً عليه، فإن المقارنة الاقتصادية بين الخطط لا ينبغي أن تقتصر على تقديرات الكلفة، بل تشمل أيضاً مصدر التمويل واشتراطاته، وتصميم أدوات الإنفاق، ونسبة مشاركة المحتوى المحلي ومساهمة القطاع الخاص الفلسطيني.

• البعد السياسي والحوكمة

تُبرز المصفوفة أن جوهر الخلاف بين الخطط ليس تقنياً فحسب، وإنما سياسي-حوكمي بالدرجة الأولى، خاصة خطط العام 2025، فبعض الخطط يتعامل مع الفلسطينيين كطرف متلقي للمساعدات أو كقوة عمل أو حتى كمستفيدين (غير مشاركين) ضمن ترتيبات دولية انتقالية، بينما تمنحهم خطط أخرى (ولو بدرجات متفاوتة) تمثيلاً أعلى للفلسطينيين عبر السلطة الفلسطينية أو عبر ترتيبات وطنية. ويزداد الجدل في المقترحات التي تنقل مركز القرار إلى كيانات انتقالية دولية أو إلى صناديق أو أطر وصاية، مثل خطط السلطة الفلسطينية وفنيق غزة، بما يخلق تحفظات مشروعة حول الشرعية، والمساءلة، وحدود السيادة على مسار الإعمار.

ويخلق هذا الوضع إشكاليات تتعلق بآليات الحوكمة والإدارة واتخاذ القرارات التنظيمية والقانونية. ومن أكثر الخطط إثارةً للتحفظ هي تلك التي تُحمل الإعمار وظيفة سياسية ضمنية، تتمثل في إعادة هندسة المكان، أو السكان، أو الحكم مقابل التمويل، أو ربط التعافي

بترتيبات أمنية خارجية تتجاوز الإرادة الفلسطينية (خطط استثمارية). وتتمحور هذه التحفظات عادة حول:

1. نقل سلطة اتخاذ القرار إلى جهة غير فلسطينية أو غير منتخبة،
2. مشروطة التمويل بما يتجاهل الحقوق السياسية أو يقيد حق تقرير المصير،
3. تجاهل قضية اللاجئين وحقوق العودة أو التعامل معها كمف مؤقت/خارج نطاق الخطة.

وخلاصة القول، إنه يجب ألا تُقرأ هذه الخطط بوصفها بدائل تقنية فقط، بل بوصفها تصورات متنافسة لمستقبل قطاع غزة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً، وهو ما يستدعي تقييمها بميزان الواقعية التنفيذية من جهة، وبميزان الحقوق والتمثيل والسيادة من جهة أخرى.

• بعد النوع الاجتماعي (الجندر)

تشكل النساء والأطفال ما يقارب 42.5% من إجمالي شهداء الحرب. وقد أحدثت هذه الوفيات تحولات عميقة في بنية الأسر في قطاع غزة، وترتيبات الرعاية، ومصادر الدخل، والحقوق القانونية، واحتياجات الحماية الاجتماعية. فقد خلّفت الحرب على غزة آثاراً مدمرة طالت جميع مناحي الحياة، كان أكثرها مأساوية الخسائر الهائلة في الأرواح البشرية. ففي الفترة ما بين تشرين الأول 2023 وكانون الأول 2025، استشهد ما لا يقل عن 22 ألف امرأة و16 ألف فتاة نتيجة القصف الإسرائيلي والعمليات العسكرية البرية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2026؛ الأونروا، 2025). كما أسهم استهداف الرجال الفلسطينيين في ارتفاع حاد في عدد الأسر التي تعيلها النساء، حيث أصبح نحو 57,200 أسرة في قطاع غزة تُدار من قبل نساء. كما أدى نمط القصف والهجمات على المباني السكنية إلى إصابات ذات أبعاد جندرية، حيث تتركز 70% من الإصابات بين النساء والأطفال (World Bank, 2026).³

ولا تقتصر هذه التحديات على مرحلة إعادة الإعمار، بل تمتد إلى قضايا طويلة الأمد تمس تصميم المساكن، والنقل، والتعليم، وسبل العيش، وإعادة التأهيل، والحماية الاجتماعية، وترتيبات الرعاية داخل الأسرة. بالإضافة إلى احتياجات قانونية ونفسية تتعلق بالميثاق وحقوق الملكية، والتعويض والصيانة ولم شمل الأسر، وهي قضايا أغفلتها غالبية الخطط، لذلك يجب أن تتضمن خطط التعافي وإعادة الإعمار منظور النوع الاجتماعي وأن تراعي تداعياته الحالية والمستقبلية. فإن إعادة إعمار قطاع غزة تتجاهل النسيج الاجتماعي وتقلل من دور المرأة في الإنعاش والتنمية ستضعف فرص استعادة مجتمع واقتصاد فاعلين، وستؤدي إلى استمرار الحرمان وعدم المساواة واليأس. لذلك، يجب أن تغوص هذه الخطط في عمق الأنظمة الجندرية ومتطلباتها ذات العلاقة بالصحة الإنجابية، وأعمال الرعاية وإعادة تأهيل المرأة، وغير ذلك من معالجة المخاطر الجندرية والمرتبطة التي تتعرض لها النساء (UN, 2026).

7- الإطار القانوني الدولي ذي الصلة⁴

من المفترض أن تخضع مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة لمجموعة من القواعد والمبادئ القانونية الدولية التي تحدد حقوق والتزامات الأطراف المعنية، وتضع معايير قانونية تضمن احترام حقوق السكان المدنيين وحقوق الملكية الخاصة والحفاظ على السيادة الفلسطينية. ويرتبط هذا الإطار القانوني ارتباطاً وثيقاً بتقييم مدى شرعية ومقبولية الخطط المختلفة المطروحة. فيما يلي استعراض موجز للقواعد القانونية الدولية الرئيسية ذات الصلة. وهي القانون الدولي الإنساني الذي يمنع التهجير القسري، وتدمير الممتلكات، والقوانين التي تضمن حق تقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وقرارات المحكمة الجنائية الدولية والمساءلة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

تشكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إطاراً مرجعياً مهماً. فالقرار 242 (1967) والقرار 338 (1973) يدعوان إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك قطاع غزة، وإلى التوصل لحل عادل للنزاع على أساس الأرض مقابل السلام. كما يؤكد القرار 194 (1948) حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم، وهو حق يشكل مكوناً أساسياً في أي تسوية عادلة ودائمة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية سكان غزة هم لاجئون (من عامي 1948 و1967)، علاوة على كونهم نازحين داخل بلادهم.

وفي أيلول 2024، أصدرت الجمعية العامة قراراً⁵ يدعو الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تقديم المساعدة أو الدعم لإسرائيل فيما يتعلق بوجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك أي ترتيبات لإعادة الإعمار قد تركز الاحتلال أو الضم.

3 أصدر البنك الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، تقييماً سريعاً مشتركاً للأضرار والاحتياجات (RDNA) في نيسان 2026. وبينما يشير التقرير إلى أن نحو 70% إلى 76% من جميع الوحدات السكنية والبنية التحتية العامة في قطاع غزة قد دُمّرت أو تضررت، فإن الأرقام التي تشير إلى "معدل إصابات يبلغ 70% لا ترد بوصفها إحصائية صحية مباشرة ضمن نتائج التقييم المشترك.

متاح عبر الرابط التالي: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza_Reported_Impact_Snapshot_8_July_2026.pdf

4 انظر قائمة المراجع القانونية في مصفوفة المراجع القانونية الملحق بالورقة.

5 في أيلول 2024، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A/RES/ES-10/24، يطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال 12 شهراً، ويدعو الدول إلى عدم تقديم أي عون أو مساعدة من شأنها المساهمة في الإبقاء على الاحتلال.

استناداً إلى القواعد والمبادئ القانونية المذكورة أعلاه، يمكن استخلاص عدة معايير أساسية لتقييم مدى شرعية خطط الإعمار المختلفة، وذلك على النحو التالي:

- أولاً: احترام السيادة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما يعني ضرورة أن يكون للفلسطينيين القيادة الحقيقية والقرار النهائي في عمليات التخطيط والتنفيذ والإشراف.
- ثانياً: يجب حماية حقوق السكان المدنيين، بما في ذلك الحق في العودة إلى ديارهم، والحق في الملكية، وعدم التهجير القسري، والحق في المشاركة الفعالة في صنع القرار بشأن مستقبلهم.
- ثالثاً: يجب أن تتضمن أي خطة آليات واضحة للمساءلة عن التدمير والأضرار، بما يتطلب تحديد المسؤوليات القانونية عن الدمار الواسع وضمان التعويضات العادلة والكافية.
- رابعاً: يجب الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع مراحل الإعمار، بما يشمل الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة.
- خامساً: يجب رفض أي ترتيبات تعزز الاحتلال أو تقوض السيادة الفلسطينية أو تؤدي إلى تهجير السكان أو تغيير الطابع الديموغرافي أو الجغرافي للأرض الفلسطينية.

وأخيراً، يوفر هذا الإطار القانوني الدولي معياراً واضحاً وموضوعياً لتقييم الخطط المختلفة، فأى خطة تتعارض مع هذه المعايير قد تفتقر إلى الشرعية القانونية الدولية، وتشكل خطراً على الحقوق الفلسطينية الثابتة، ويجب رفضها أو إعادة صياغتها بما يتوافق مع القانون الدولي والحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

8- الخطط من منظور مبادئ القانون الدولي

لا يكفي تقييم خطط إعادة إعمار قطاع غزة بوصفها مقترحات تقنية أو مالية فقط، لأن جزءاً مهماً من مضمونها يتصل مباشرة بحقوق محمية في القانون الدولي، وبحدود ما يجوز وما لا يجوز في ترتيبات ما بعد الحرب. وعليه، تُقرأ الخطط الأربع عشرة في هذه المراجعة من زاوية مواءمتها العامة مع مجموعة من المبادئ القانونية الناعمة.

المبدأ القانوني	ماذا يعني عملياً في سياق الإعمار؟	أين يظهر الخطر عادة؟
حظر النقل القسري والتهجير	يجب ألا تتحول إعادة الإعمار إلى أداة لإعادة هندسة السكان أو منع العودة.	في الخطط التي تربط الاستثمار بإعادة تنظيم الملكية أو السكان أو تتجاهل حق العودة للبيوت.
حماية الملكية وحقوق السكن والأرض	ينبغي أن تكفل إعادة الإعمار حماية حقوق الملكية، ومنع مصادرتها دون ضمانات قانونية واضحة.	في الخطط التي تعتمد على نماذج استثمارية أو شركات قابضة دون ضمانات لحماية الملكية.
الحق في تقرير المصير والسيادة على القرار العام	تحديد الجهة التي تتخذ القرار ليس مسألة إدارية فحسب، بل هو سؤال سياسي وقانوني يتعلق بالسيادة.	في نماذج الوصاية الدولية أو الإدارة طويلة الأمد التي تنتقص من القرار الفلسطيني.
واجب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب	يجب ألا تكون إعادة الإعمار بديلاً عن التحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتعويض المتضررين.	عندما تقدم الخطة كبرنامج تنموي منفصل بالكامل عن سياق الانتهاكات الجسيمة، بما يفرض إلى تطبيع الوضع القائم.
مبدأ عدم الاعتراف بالوضع غير القانوني وعدم الإعانة على استمراره	ينبغي على المانحين والجهات المنفذة تجنب أي ترتيبات تكرر الحصار/الاحتلال أو تعتمد كآساس دائم.	في الخطط التي تتعايش مع الحصار كمعطى أو تقترح ترتيبات أمنية تُقيد التنمية والسيادة على المدى الطويل.
المعايير الحقوقية للتمييز والمشاركة	يجب أن تضمن عملية الإعمار المشاركة، وعدم الإقصاء، والإنصاف، وحماية الفئات الأكثر تضرراً.	في الخطط التي تركز على الاستثمار/المشاريع الكبرى دون أدوات مشاركة أو حوكمة محلية واضحة.
التعويض وجبر الضرر	ليس فقط بناء جديد؛ بل تعويض وإعادة حقوق للمتضررين وإصلاح ما ترتب على الضرر.	عند غياب أي مسار تعويض/جبر ضرر والاكتفاء بإعادة البناء كأمر هندسي.

- تشير نماذج الوصاية/الحوكمة الانتقالية الدولية مثل (GITA) و(GREAT Trust) إشكاليات تتصل مباشرة بحق تقرير المصير وحدود الشرعية والمساءلة. فكلما انتقل مركز اتخاذ القرار إلى مجالس دولية تنفيذية أو إلى آليات تفويض خارجي طويلة الأمد، تقل مساحة القرار الفلسطيني الفعلي، ويتحول الإعمار من مسار دعم إلى مسار استبدال للإرادة الوطنية، وهو ما يتعارض مع جوهر تقرير المصير بوصفه حقاً غير منقوص.
- تلغي نماذج الاستثمار طويل الأمد والخصخصة، مثل صيغ (BOT) أو بعض مقترحات (PPP) قانونياً حماية الملكية وحقوق السكن والأرض في ظل غياب ضمانات واضحة للتوثيق والتعويض وتسوية النزاعات العقارية.
- المقترحات التي تتضمن عناصر ترحيل/تهجير طوعي أو تقدم حوافز للمغادرة (كما يظهر في بعض التصورات) تلامس مباشرة مبدأ حظر النقل القسري والتهجير. مع ملاحظة أنه لا يوجد بما يسمى التهجير الطوعي، فالطوعية هنا ليست مجرد صياغة لغوية، فهي إكراه أو ضغط ناتج عن الحرب والحصار وانعدام البدائل.

9- الخطط من منظور السيناريوهات السياسية المحتملة

يهدف هذا القسم إلى ربط خلاصات المقارنة السابقة بالواقع السياسي المحتمل في مرحلة "اليوم التالي"، من خلال عرض مجموعة من السيناريوهات العامة لمسارات إعادة الإعمار، دون افتراض أن أيّاً منها سيتحقق بصورة حتمية. فمن الناحية العملية، قد تتداخل هذه السيناريوهات أو تتعاقب أو تتغير تبعاً لتغير البيئة السياسية، وقد ينتج مسار جديد لأسباب سياسية وأمنية ومالية. ويستخدم هذا العرض لتوضيح ما الذي يجعل خطة ما قابلة للتفعيل في سياق معين، وما الذي يجعلها أقل قابلية أو أعلى مخاطرة في سياق آخر.

• سيناريو قيادة فلسطينية في ظل مظلة إقليمية/دولية

يقوم هذا السيناريو على قيادة فلسطينية رسمية منتخبة لعملية إعادة الإعمار، بما يشمل الوزارات والبلديات، وسكان غزة، ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي لسكان قطاع غزة في الجمعية العامة وفي الشتات، بما يضمن نطاقاً أوسع من التمثيل السياسي.

وبدعم عربي ودولي منظم، وفي إطار تنسيقي للمانحين، مع انتقال تدريجي من مرحلة التعافي المبكر إلى مرحلة إعادة الإعمار، وربط الإعمار بوحدة الجغرافيا الفلسطينية وعودة المؤسسات للعمل، في ظل استقرار نسبي لوقف إطلاق النار؛ وقبول دولي/إقليمي بدور فلسطيني قيادي إلى جانب ترتيبات خاصة بالمعابر وتدفقات مواد تتيح التنفيذ. ويتيح هذا السيناريو تعزيز الشرعية والمساءلة محلياً، وزيادة فرص بناء محتوى محلي في التنفيذ (تشغيل، مقاولات، توريد)، وتقليل أخطار الوصاية طويلة الأمد.

أما المخاطر المحتملة فتتمثل في تسييس التمويل أو تأخيرها؛ ضعف القدرة الاستيعابية والمؤسسية في الأشهر الأولى؛ خطر تجزئة البرامج إذا تعددت قنوات التمويل دون مرجعية موحدة. يميل هذا السيناريو إلى تفعيل الخطط التي تفترض قيادة فلسطينية وتنسيقاً رسمياً، ويجعل خطط الوصاية أقل قابلية للتطبيق سياسياً وإن ظلت مطروحة كضغط تفاوضي.

• سيناريو الحوكمة الانتقالية الدولية قصيرة الأمد

يقوم هذا السيناريو على تشكيل ترتيب انتقالي بإدارة أو إشراف دولي (بتفويض سياسي خارجي) لفترة محدودة تعرف بوصفها مرحلة انتقالية لإدارة الاستقرار وإعادة الإعمار، مع حضور فلسطيني متفاوت يقتصر غالباً على التنفيذ الفني أو في مستويات استشارية. يفعل هذا السيناريو عبر دعم سياسي دولي قوي، ودعم مالي مشروط بعدم تدخل السلطة الفلسطينية في القرار. كما يوفر هذا السيناريو سرعة نسبية في بعض مسارات التمويل والتنفيذ بسبب تردد بعض المانحين الذين يربطون التمويل بترتيبات رقابة دولية. وتكمن مخاطره في تهميش الدور الفلسطيني.

• سيناريو إعمار استثماري مشروط يقوده القطاع الخاص مع ترتيبات أمنية خارجية

يقوم هذا السيناريو على دفع عملية إعادة الإعمار نحو محفظة من المشاريع الاستثمارية الكبرى، تقوم على عقود طويلة، امتيازات، صيغ (BOT)/(PPP) مع ربط واضح بالأمن وإدارة المخاطر من منظور خارجي، واعتبار الاستثمار محركاً رئيسياً للتعافي. ويتميز هذا السيناريو بضعف الاعتماد على التمويل العام وارتفاع شهية الاستثمار المشروط؛ وقبول ترتيبات امتياز طويلة؛ أو محاولة تجاوز المؤسسات العامة عبر شركة قابضة. وسرعة في مشاريع بعينها (إسكان، بنية تحتية، مناطق تجارية) إذا توافرت مدخلات التنفيذ.

أما مخاطره المحتملة فتتمثل في ضعف العدالة الاجتماعية وتفاوت الاستفادة؛ وهيمنة طبقة أو فئة محلية ذات نفوذ، وتهميش الاقتصاد المحلي، أخطار على حقوق الملكية والسكن والأرض، وتحول الإعمار إلى اقتصاد امتيازات يرسخ تبعية طويلة الأمد بدل بناء قاعدة إنتاج.

ويُفسر هذا السيناريو لماذا تبدو بعض الخطط جذابة مالياً لكنها عالية الحساسية من زاوية الحقوق والحوكمة، ويبرز أهمية إدماج القطاع الخاص الفلسطيني ضمن قواعد شفافة بدلاً من استبداله بائتلافات خارجية.

• سيناريو استمرار الوضع القائم وتعافٍ مجزأ وبطيء في ظل القيود المستمرة

يفترض هذا السيناريو غياب مسار شامل للإعمار، وتحول التدخلات إلى مشاريع متفرقة (إسعاف/ترميم/خدمات)، مع استمرار القيود المفروضة على الحركة والمواد، أو عودة دورات توتر تمنع الاستقرار التنفيذي. ويتميز بهشاشة وقف إطلاق النار؛ استمرار القيود على المعابر؛ تعدد سلطات الأمر الواقع أو ضعف التنسيق؛ تراجع الالتزامات التمويلية أو تحويلها إلى مساعدات إنسانية فقط.

وتتمثل أبرز نتائجه المتوقعة في ارتفاع كلفة الزمن (إطالة أمد التعافي)، واستمرار اقتصاد الندرة والوساطة، وتآكل رأس المال البشري، وتزايد المخاطر الاجتماعية على المدى المتوسط، وهو وضع مشابه لما هو سائد في الضفة الغربية.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر مخالفة لروح أغلب الخطط الكبرى، لكنه واقعي بدلالة استمراره حتى اليوم، إذا لم تحدث انفراجة سياسية وتيسر شروط التنفيذ الذي تتحكم بها إسرائيل، ما يستدعي من أي خطة أن تتضمن مساراً مرحلياً وإغاثياً قابلاً للعمل حتى في ظل القيود القائمة حالياً.

تُظهر السيناريوهات أن نجاح أي خطة لا يرتبط بجودة التصميم وحدها، بل بمواءمتها لمسار سياسي/أمني واقعي، وبقدرتها على تقليل المخاطر المتوقعة في كل سيناريو، وعليه تفيد المقارنة السابقة في تحديد أي الخطط أقرب للتفعيل في بيئة قيادة فلسطينية، وأياً يتعدى على منطق الوصاية، وأياً يعتمد على استثمار مشروط، وأياً ينهار أمام سيناريو التعافي المجزأ.

10- التوصيات

يقدم هذا الجزء مجموعة من التوصيات ذات العلاقة بالبعد السياسي والقانوني والاقتصادي، وأخرى ذات علاقة بالأسس والمعايير والشمولية، وأخرى لتسهيل وتسريع عملية التعافي والإعمار.

• التوصيات ذات العلاقة بتعديل وتصويب بنية ومضمون الخطط

اعتماد مصفوفة فحص معيارية قبل التعامل مع أي خطة كمرجعية تنفيذية: توصي هذه الورقة باستخدام المحاور التسعة الواردة في هذه المراجعة كقائمة فحص معيارية عند تقييم أي خطة أو مبادرة جديدة، بما يشمل: الجهة المعدة، آليات التنفيذ، تمثيل الفلسطينيين، نماذج الأمن والاقتصاد، الأفق السياسي، التنسيق مع السلطة، والاشتراطات. يساعد ذلك على تجنب الانجراف وراء خطط جذابة بصرياً دون وضوح في الحوكمة والتمويل والمسؤوليات، ويضمن مقارنة متسقة بين المقترحات مهما اختلفت مصادرها.

التمييز بين الرؤى الاستشرافية والبرامج التشغيلية عند التقييم والاقتباس: توصي المراجعة بالفصل الواضح في العرض والتحليل بين الخطط التي تقدم رؤى طويلة المدى أو تصورات مكانية/اقتصادية عامة، وبين الخطط التي تقدم برامج تنفيذية بجدول زمني وبنية تمويل وأدواراً مؤسسية محددة. ويسهم هذا التمييز في الحد من الالتباس لدى القارئ، ويمنع تحميل الرؤى الاستشرافية ما لا تحتمله من توقعات تنفيذية، كما يمنع التعامل مع الوثائق التشغيلية بوصفها "تصورات سياسية" دون فحص أدوات التنفيذ.

التعامل الحذر مع المقترحات ذات الحوكمة الانتقالية/الوصاية من منظور الشرعية والمساءلة: تشير هذه المراجعة إلى أن بعض الخطط تقترح ترتيبات للحوكمة الانتقالية الدولية أو آليات وصاية/صناديق طويلة الأمد. ويوصي التقرير بأن تُعرض هذه المقترحات دوماً مع إبراز أسئلة الشرعية والمساءلة وحدود القرار الفلسطيني: من يتخذ القرار؟ من يملك التفويض؟ ما هي آليات الشفافية والرقابة؟ وكيف يُضمن عدم تحول الترتيبات الانتقالية إلى بديل دائم للسيادة الفلسطينية أو إطار لتقييدها؟

إدماج اعتبارات الحقوق والملكية وجبر الضرر ضمن قراءة الجدوى وليس كملحق أخلاقي: يوصي التقرير بأن تُعامل قضايا حماية الملكية والسكن والأرض، والتعويض وجبر الضرر، ومنع التهجير القسري، بوصفها عناصر عملية تؤثر على قابلية التنفيذ والاستدامة،

وليس فقط مبادئ معيارية. فإغفال هذه الأبعاد قد يفتح نزاعات اجتماعية وقانونية تعطل التنفيذ أو تفقده شرعيته المجتمعية، حتى لو توفرت التمويلات أو الترتيبات الفنية.

- توصيات ذات علاقة بالبعد السياسي الاقتصادي

للتغلب على هذه المعضلة، فإن أفضل السبل وأقصرها يتمثل في إعادة تأسيس نهج اقتصادي وسيادي طويل الأمد، يركز على الأسس التالية:

1. السيادة الفلسطينية: ضمان اتخاذ القرار الوطني الكامل، والتحكم في الأولويات والآليات التنفيذية من دون وصاية خارجية، على أن تكون الجهات الخارجية مساندة ومساعدة وداعمة.
2. التحرر من الاشتراطات: فصل عملية الإعمار عن أجندات التمويل الخارجية المشروطة التي تتناقض مع المتطلبات الفلسطينية الوطنية، مع التركيز على أهمية الدور الفاعل للسلطة الفلسطينية.

- المرجعية القانونية الدولية: الالتزام بالقانون الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة.

- توصيات ذات علاقة بشمولية التخطيط

ينبغي أن تشمل الخطط كافة الموضوعات ذات العلاقة بالتعافي والإعمار في آن واحد، وهذا يتطلب ضرورة تغطية الخطط لكافة المجالات المذكورة أدناه:

1. الإسكان وإعادة الإعمار العمراني: إعادة بناء المساكن، والتخطيط الحضري للأحياء، وإدارة الأراضي، وتطوير المساحات العامة.
2. البنية التحتية والمرافق العامة: الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والاتصالات، وشبكات النقل.
3. التعافي الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص: دعم الأعمال والمنشآت الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمار، وتسهيل التجارة، وتعزيز سبل العيش.
4. الصحة والحماية الاجتماعية: إعادة تأهيل المرافق وتوفير الخدمات الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.
5. التعليم والثقافة والتنمية البشرية: إعادة بناء المدارس، ومؤسسات التعليم العالي، والتدريب المهني، وحماية التراث الثقافي، والاستثمار في تنمية الشباب.
6. الحوكمة والإدارة العامة والحكم المحلي: استعادة عمل المؤسسات العامة، وتحسين الخدمات البلدية، وتعزيز القدرات الإدارية، وترسيخ آليات المساءلة العامة.
7. البيئة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية: إعادة التأهيل البيئي، والتكيف مع تغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
8. التنمية المجتمعية والتماسك الاجتماعي والإدماج: تعزيز المشاركة المجتمعية، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية، وضمان مراعاة حساسية النزاعات في جهود إعادة الإعمار.

- توصيات ذات العلاقة بتسهيل وتسريع الانطلاق نحو التنفيذ العملي

1. العمل على إزالة قيود الاحتلال وممارساته التي تعيق تنفيذ أي خطة للتعافي وإعادة الإعمار.
2. ضرورة إحداث توافق وطني فلسطيني وتوحيد رؤية سياسية.
3. بناء اقتصاد إنتاجي محلي، من خلال منح القطاع الخاص الفلسطيني دوراً محورياً في عملية إعادة الإعمار.
4. يجب أن تأخذ إعادة الإعمار مساراً مختلفاً عن السابق لأن كافة التجارب السابقة في إعادة الإعمار ومعاييرها تختلف عن حالة قطاع غزة حالياً. وهذا يفرض ضرورة الدعم الدولي المالي والسياسي وإتاحة استخدام الموارد المحلية.
5. تنشيط وتفعيل دور الهيئات المحلية، ومؤسسات المجتمع المدني، والاقتصاد المحلي، من خلال تهيئة الظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية المحلية؛ بما في ذلك خلق فرص العمل، وبناء القدرات المحلية، والتأكد من أن الفلسطينيين في قطاع غزة ليسوا مجرد منتفعين، بل فاعلين في عمليات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.
6. تنسيق جهود المؤسسات الدولية وتركيزها ضمن مسار واحد وغير مشتت.

11- الخاتمة والخلاصة

توضح هذه الورقة أن تقييم خطط إعادة إعمار قطاع غزة لا ينبغي أن يستند إلى مستوى التفصيل الفني أو حجم التمويل المقترح فحسب، وإنما إلى منطقتها السياسي والاقتصادي الاستراتيجي، والحوكمي ومدى اقترابها من الأولويات الفلسطينية، وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز وحدة الأرض والشعب والمؤسسات الفلسطينية، وإعادة تشكيل النظام السياسي بشكل توافقي، بما يؤكد وحدة قطاع غزة والضفة الغربية جغرافياً، وتبين المقارنة أن أي خطة تتجاوز القيادة الفلسطينية أو تحصر دور الفلسطينيين في التنفيذ الفني فقط؛ من شأنها أن تُضعف فرص الاستدامة وأن تخلق أخطار جدية على السيادة والشرعية، حتى وإن بدت قابلة للتمويل على المدى القصير. من جانب آخر، تظهر الورقة أهمية إدماج القطاع الخاص الفلسطيني في أي مسار لإعادة الإعمار، ليس بوصفه بديلاً عن الدور العام أو عن متطلبات العدالة الاجتماعية، وإنما باعتباره رافعة وطنية لتعزيز التشغيل وإعادة تنشيط الإنتاج المحلي، لذلك هناك ضرورة لمراجعة الخطط المطروحة وتصويبها بما يخدم السيادة ووحدة الجغرافيا، والابتعاد عن المقاربات التي تحول الإعمار إلى بوابة لوصاية طويلة الأمد، ومن هذه الرؤية يمكن استخلاص ما يلي:

- لا يمكن فهم كثافة الخطط والمقترحات التي ظهرت خلال العام الماضي باعتبارها مجرد استجابات فنية للحرب الجارية على قطاع غزة، بل باعتبارها أيضاً محاولات مبكرة لاستشراف وإعادة تشكيل ملامح النظام السياسي والاجتماعي والعمراني في فلسطين، من بوابة "اليوم التالي".
- لا تنبع أهمية قراءة خطط "اليوم التالي" من قدرتها على التفكيك أو النقد الفني فحسب، بل من كونها فعلاً سيادياً بحد ذاته، فالتحليل هنا ليس مجرد استعراض لبدائل إدارية أو هندسية، بل هو عملية استعادة تدريجية للقرار الرمزي - إلى حد ما - والمعرفي بشأن مستقبل فلسطين.
- تعكس معظم هذه الخطط، من حيث بنيتها وتوجهها، افتقارها إلى الاعتراف بالذات الفلسطينية كمرجعية سيادية أو معرفية، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وبما أن الإعمار ليس فعلاً فنياً، فيجب أخذ البعد السياسي والسيادي.
- غالبية الخطط تتجاهل الفلسطينيين كفاعلين سياسيين وشركاء في التخطيط، وتنظر إليهم كـ "مفعول بهم"، ولا يستثنى من هذا المنطق إلا بعض الخطط مثل: (خطة فينيق غزة، أو الخطة الوطنية التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

وخلاصة القول: إن تفكيك هذه الخطط ونقدها لا يعني رفضها بصورة شاملة، إنما يهدف إلى استعادة القدرة على التشخيص، وأعادة توجيه البوصلة نحو المصالح الوطنية الفلسطينية، وعدم القبول بإعادة الإعمار كأداة لإعادة السيطرة، وتقويض السيادة الفلسطينية، لذلك ظهرت الخطة الفلسطينية بالتوازي مع هذه الخطط، إذ يمكن اعتبارها مشروع جريء يرسخ الوصول إلى السيادة والتنمية، وقد تكون هذه الخطة أرضية صلبة لنهج سياسي أو أسس لمفاوضات تحمل برنامجاً وطنياً.